بيان إضافي يتعلق "بالفتوى بجواز صلاة الجمعة والتراويح عبر الشبكة العنكبوتية وعن طريق المباشر الافتراضي

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

المزيد من التوضيح حول الفتوى التي أصدرتُها منذ عهد قريب "الفتوى بجواز صلاة الجمعة والتراويح عبر الشبكة العنكبوتية وعن طريق المباشر الافتراضي" والمحاضرة حول هذا الموضوع، أوَدُّ أن أشارِك ما يلي:

أولًا: يجب أن نحافظ على أدب الاختلاف، وهذا يعني أيضًا أننا يجب أن نعترف ونتسامح ونتقبل تنوع آراء العلماء.

هناك الكثير من القضايا التي هناك تختلف فيها الآراء بين العلماء اختلافًا شديدا، في بعض الأحيان تكون هذه القضايا مثيرة جدا للجدل، حينما قد يعتبر مجموعة من العلماء جواز عمل ما، بينما الآخرون منهم قد يرون حرمته، حتى إنهم يعُدُّونَه بدعةً. ومن أمثلة ذلك: الاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وسلم، وعَقْدُ المناسبات في 15 شعبان وصلاة التسبيح في الجماعة. كذلك هناك اختلاف في الرأي حول مسألة الصلاة عبر الإنترنت اعن طريق المباشر الافتراضي.

- أقف إلى جانب فتواي؛ إذْ لم أجد أي حجة أكاديمية أو علمية تُجبرني على إعادة النظر في فتواي.
 - إن قُدّمت حجج مقنعة، فلن أتردد على الإطلاق في تغيير موقفي وإلغاء الفتوى على الفور. لم يَزلْ من سنة فقهائنا تغييرُ مواقفِهم بسبب تغير الظروف.
 - إن فتواي تهدف فقط إلى أولئك الذين ير غبون في اتباعي وهم جماعة من المصلين الذين يأتَمُّون بي. فإن وجدها الآخرون مفيدة، فإنهم مُرحَبُّ بهم لقبولها، لكنها لا تُلزِمُهم العمل بها كالفتاوى الأخرى.

- إن فتواي للجواز لا تسري إلا خلال الوباء الحالي الذي تُغْلق فيه المساجد، وستكون غير قابلة للعمل بها فورًا عندما تفتح المساجد أو تبطل عند رجوعي عن موقفي نحوها.
- كإجراء احتياطي، فإن فتواي بالجواز تنص بوضوح على أن الناس في المنزل يصلون أربع ركعات (ظهرا). إنه وضعٌ يكسب فيه الجميع.

هناك اعتراضان رئيسيان على الجمعة عبر الإنترنت/ المباشر الافتراضى:

اختلاف المكان

الشرط المطلوبُ لاعتبار صلاة الجماعةِ صحيحةً.

- رأي الحنفية: لا ينبغي أن تكون المسافة أكثر من طريق واحد.
- رأي المالكية: الحد الأدنى المطلوب أنه إما أن يصل صوتُ الإمام إلى مَنْ يقتدي به أو أن يقدروا على رؤية أفعال الإمام (مِنَ القيام والركوع والسجود والتسليم إلخ).
 - رأي الحنابلة: لا ينبغي أن تكون المسافة أكثر من طريق واحد.

الحل الموجود في المذهب المالكي -خلال صلاة الجمعة على الإنترنت هو أن يتمكن المقتدون من سماع صوت الإمام ورؤية ما يقوم به.

التقدم على الإمام

مسألة التقدم على الإمام (كما أنه قد يتقدم البعض على الإمام عند متابعة الصلاة عبر الشبكة العنكبوتية/ المباشر الافتراضي.

- رأى الحنفية: لا يجوز إلا عند الكعبة.
- رأي المالكية والحنابلة: يجوز عند الضرورة.
- رأي الشافعية: يجوز عند الضرورة مع الكراهة.

الحال

الحل موجود في المذهب المالكي والمذهب الحنبلي؛ لأنهم يرون أنه يجوز للمقتديين التقدمُ على الإمام عند الضرورة. فالوضع الحالي ضروريُّ وغيرُ مسبوق.

وأخيرًا، أؤكد مرة أخرى أن موقفي هو في الواقع رأيُ الأقلية، ورأيُ الأغلبيةِ هو أن هذه الصلوات ليست صحيحة. فتواي ليست ملزمةً ولا البيانُ ملزمٌ لأحد للعمل بها. يجب أن يُتَّبَعَ الرأيُ الأكثرُ معقوليةً ومنطقيةً مع حُسن النية

قال النبي صلى الله عليه وسلم:

«إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».

"عندما يستغل القاضي (المفتي) مهارته في الحكم ويصل إلى قرار صحيح، سيحصل على أجرين، ولكن عندما يَحكُم ويُخطِئ في حُكمه، ينال أجرا واحدا.

نرجو من الله -سبحانه وتعالى- أن يرفع عنا الوباء حتى تفتح مساجدنا مرة أخرى، فنعود إلى مساجدنا ولا نَضْطَرّ إلى الصلاة عبر الإنترنت / المباشر الافتراضي. آمين.

والسلام

الشيخ الدكتور عمر القادري دبلن، ايرلندا 19 أبريل 2020م